

## الصراع الاجتماعي بمواصفات محلية.. حالة إضراب المعلمين في الأردن

أحمد أبو خليل

كانون أول ٢٠١٩

عند كتابة هذا المقال، كان قد مرّ أكثر من شهر على انتهاء إضراب معلمي مدارس القطاع العام في الأردن، الذي استمر لأربعة أسابيع، ابتداءً من يوم الأحد، الثامن من أيلول ٢٠١٩، ليصبح أطول، وربما أشهر، إضراب مؤثر تشهده المملكة طيلة تاريخها.

ورغم انتهاء الإضراب، إلا أنه لا يزال يحتل حيزاً ملحوظاً في النقاش العام، متجاوزاً بذلك الظاهرة الجديدة اللافتة محلياً، والتي انتشرت منذ عقد مضى، وتمثلت بـ "قصر النفس" عند المشاركين في نقاش القضايا العامة. فمنذ سنوات، أصبح النقاش العام يأخذ شكل "هَبّات"، تعلو سريعاً ثم تهبط سريعاً، وخاصة مع شيوع التواصل الاجتماعي كميدان رئيسي للمشاركة العامة. على العكس من ذلك، استمر حضور إضراب المعلمين في النقاش الوطني، بل تشعب أكثر، وجذب إليه عناوين جديدة وأطرافاً جديدة.

لقد بلغت أهمية الحدث، بعد انتهائه، إلى درجة أن الملك عبد الله الثاني شارك بنفسه في النقاش عبر تغريدة، صارت شهيرة، نشرها على حسابه في موقع "تويتر"، بعد أيام على انتهاء الإضراب. وقد اختار أن يعبر فيها عن استيائه، فوصف المضربين بأنهم وضعوا البلد أمام "استعصاء"، وتطرق إلى وجود "أجندة خاصة"، وهي تغريدة رافقتها موجة نقاش جديدة اشتملت آراء موافقة ومعارضة. ثم شاركت في هذا النقاش الملكة رانيا بعد ثلاثة أسابيع على انتهاء الإضراب عبر رسالة نُشرت بشكل واسع، وصفتها الملكة بـ "رسالة عتاب"، ردت فيها على النقد، الذي طالها وطلال المؤسسات التعليمية التي ترعاها أو تشرف عليها، خلال أسابيع الإضراب.

في الواقع، ورغم أن طرفي العلاقة في الإضراب هما على وجه التحديد: المعلمون ممثلون بنقابتهم، والحكومة ممثلة برئيسها ووزرائها ومفاوضيها، إلا أن أطرافاً عديدة عاشت قصتها الخاصة على هامش الحدث. لقد حضرت أجهزة الدولة الأمنية وغير الأمنية، ودخل الإعلام المعركة بقوة، حيث وظّف كل فريق أدواته، ثم دخلت النقابات المهنية التي انقسمت وفق موقف قادتتها، وهو ما استدعى انقساماً داخل المهتمين والنشطاء داخل كل نقابة، وشاركت الأحزاب المختلفة، يميناً ويساراً، وحاولت مجموعات تنتمي إلى ما صار يعرف بـ "الحراك"، أن تقترب وتقدم مداخلاتها في النقاش وفي النشاط على الأرض، ولكن الأهم ثمثّل في اقتراب أوساط اجتماعية محلية في الميدان حيث يقع الإضراب على مرمى البصر، وقد لعب هذا العنصر دوراً هاماً في إنجاح الإضراب، كما سيأتي لاحقاً.

## ما الجديد وما الخاص في هذا الحدث؟

منذ قيامها رسمياً، العام ٢٠١٢، طرحت النقابة مطلب زيادة علاوة المهنة على رواتب المعلمين بنسبة ٥٠% على الراتب الأساسي، وهو الذي يعني في الواقع زيادة تتراوح بين ٦٠-١٤٠ ديناراً شهرياً على الراتب الإجمالي للمعلم.

ورغم ما يشتمل عليه المطلب من تفاصيل كثيرة خلال السنوات الماضية، ومع تعدد الروايات وزوايا النظر، غير أن الحكومات المتعاقبة استطاعت على الدوام، إيجاد تفاهات مع المجالس الثلاث السابقة استناداً لتوفر عدة عوامل؛ من بينها نفوذ الحكومة وصلاتها بتركيبة تلك المجالس، إلى جانب مقدرتها على إدارة الصراع بما في ذلك إفشال إضراب نُقِّد فعلاً، العام ٢٠١٤، وإفشال محاولات أخرى للإضراب لم يكتب لها النجاح، ولكن بالطبع مع ضرورة ملاحظة عامل تواضع الخبرة النقابية الخاصة عند نقابة المعلمين بسبب حداثة تشكيلاها.

توفرت هذه المرة، وبسبب تركيبة المجلس "الرابع" الممثلة لجميع التوجهات داخل جسم المعلمين (حراكيون معارضون، وإسلاميون، وموالون للحكومة)، ومع وجود شخصية "إجماعية" على رأس النقابة هو النقيب الراحل أحمد الحجايا، توفرت بضعة عوامل جديدة مكّنت المعلمين من إدارة معركتهم بشكل أنسب قاد في المحصلة إلى نجاح الإضراب.

حددت النقابة، كجزء من تكتيكها الناجح، مطلباً وحيداً رأت أنه يشكل عاملاً مشتركاً بين المعلمين ككل، على أن تطرح باقي القضايا وفق مجريات الحدث، وهو أيضاً ما سيمنع الحكومة من تجزئة المطالب واختيار ما يناسبها منها. لقد اتضح أن النقابة راكمت أخيراً، قدرًا من الخبرة النقابية رغم عمرها القصير. وبالنتيجة أعلن عن عنوان مطلبى وحيد للإضراب وهو "علاوة الـ ٥٠%".

أهملت وزارة التربية مطلب النقابة الذي تكثف طرحه في الأشهر السابقة للإضراب، ولم تؤخذ إشاراتها إلى احتمال التصعيد على محمل الجد، بما في ذلك عندما حددت النقابة يوم الخميس، ٥ أيلول (اليوم الأخير من الأسبوع الأول

للعام الدراسي الجديد)، موعداً لتنفيذ اعتصام مركزي في العاصمة عمان لساعتين كخطوة أولى، قرب منطقة الدوار الرابع، حيث يقع مبنى رئاسة الوزراء<sup>١</sup>.

يتعين هنا لفت الانتباه إلى عنصر مهم مثلته وفاة نقيب المعلمين أحمد الحجايا قبل الاعتصام بأيام في حادث سير مأساوي كان له أثر عاطفي كبير في التفاف المعلمين حول نقابتهم، الذين أطلقوا اسمه على موقع اعتصامهم، وحملوا صورهم، ونشروها بكثافة على صفحاتهم على التواصل الاجتماعي، وتناقلوا بعض أقواله، واعتبروا مواصلة التحرك وفاءً له، لا سيما وأنه كان له دور كبير في تصميم خطة التحرك.

انتظرت الحكومة إلى اليوم الذي يسبق موعد الاعتصام لتعلن أنها لا توافق على إقامته في المكان المعلن متذرة بحساسيته المرورية، وطرحت موقعاً بديلاً، يقع مقابل مبنى مجلس الأمة في منطقة العبدلي. رفضت النقابة الاعتراض الحكومي وفندت أسبابه المعلنة، واستهجنت فكرة إقامة اعتصام أمام مجلس الأمة، فيما الخصومة هي مع الحكومة.

عند هذه اللحظة، أحيل الأمر إلى وزارة الداخلية، التي اتخذت إجراءات أمنية جعلت من يوم الاعتصام يوماً غير عادي في حياة أغلب المواطنين في شتى مواقعهم. فقد منعت الحافلات التي كانت ستنقل المعلمين من المحافظات إلى العاصمة، كما انتشرت منذ الصباح الباكر النقاط الأمنية على مداخل العاصمة وعلى مخارج المدن في كل المحافظات، بهدف منع المعلمين من التوجه إلى العاصمة.

لم يتمكن عدد كبير من المعلمين من الوصول، وحصلت تجمعات عديدة على بعض الطرق الرئيسية وخاصة في مدن الجنوب (معان، والكرك، والطفيلة) واضطرت أعداد أخرى، من المعلمين الذكور خاصة، إلى سلوك طرق التفافية، ولكن إجراءات المنع حالت فعلاً دون وصول المعلمات (الإناث).

تمكن عدة ألوف في العاصمة من الوصول إلى أماكن قريبة من الموقع المستهدف، وشكلوا بذلك أربعة اعتصامات "فرعية" على مداخل منطقة الدوار الرابع. في المحصلة،

## من هم المعلمون في الأردن؟

يبلغ عدد المعلمين في القطاع العام وفق الأرقام الرسمية ١٠٦ آلاف معلم، يتوزعون على ٣٨٥٦ مدرسة، وتشكل المعلمات الإناث ٦٢٪ من العدد الإجمالي. ولكنهم بالطبع يتوزعون بأعداد قليلة قد تصل إلى ٨٠ معلمًا في بعض المدارس الكبرى. لكن ما يعوض هذا الانتشار هو الوضع الاجتماعي الموحد تقريبًا، وهامش التمييز المحدود جدًا، ومعدل الدخل المتواضع نسبيًا. ولعب هذا دورًا هامًا في مجريات حركة المعلمين، لأنه أشار إلى ميزة اجتماعية خاصة لهذه الفئة الاجتماعية.

إن العقود الثلاثة الماضية، وخاصة العقدين الأخيرين، شهدت تبدلات سلبية عمومًا في وضع المعلمين، سواء لجهة الحالة المعيشية أو لجهة مكانة المعلم في المجتمع. والمعروف أن الأردن كغيره من المجتمعات المشابهة يحتفظ للمعلم بمكانة خاصة، جعلته لزمان طويل، قائدًا اجتماعيًا في محيطه.

كان ذلك التراجع هو حصة المعلمين من آثار تخلي الدولة التدريجي عن موظفيها بعد انتهاج سياسة انسحاب الدولة من القطاع العام الذي ترافق مع دخول الأردن في برامج التصحيح الاقتصادي ابتداءً من مطلع تسعينات القرن العشرين.

ومع منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، كان الإرهاق قد طال جزءًا كبيرًا من موظفي القطاع العام. وشهدت الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ عددًا من الاضرابات، ثم تشكلت حركة شهيرة للفئة الأدنى في القطاع العام وهي فئة "عمال المياومة"، ونمت الحركة بعد أن شقت لنفسها طريقًا خاصًا، ثم بدأ المتقاعدون العسكريون يعلنون احتجاجهم. وفي العام ٢٠١٠، بدأت مظاهر أول تحرك احتجاجي لمعلمي القطاع العام، وقد خاضوا تجارب احتجاجية متعددة تجلت نتائجها في انتزاع حق تأسيس نقابة للمعلمين بقانون خاص في العام ٢٠١١.

لم يكن احتجاج موظفي القطاع العام في الأردن شأنًا دارجًا، باستثناءات تعود إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين، عندما كان قرار الاحتجاج سياسيًا بالدرجة الأولى حتى عندما يكون محتواه نقابيًا. فقد مرت سنوات كانت

اضطرت الأجهزة الأمنية إلى قطع عدد كبير من الطرق، وهو ما أربك حركة السير في شتى انحاء العاصمة فضلًا عن الطرق الخارجية.

وقد حصلت عدة مشاهد اشتباك بين جموع المعلمين وأجهزة الأمن، واعتقل حوالي ٤٠ معلمًا، وتناقل المعلمون والمتابعون هذه المشاهد عبر وسائل التواصل. لقد عاش المعلمون والجمهور عموماً، يوماً تواصلياً ونقاشاً مفتوحاً، بعضه كان مباشرًا في الميدان، وآخر عبر الهواتف والفيديوهات والتسجيلات المتبادلة.

تمكن كاتب هذه السطور من إجراء متابعة ميدانية لمجريات هذا اليوم، وتنقل مشياً على الأقدام بين أبرز اعتصامين من هذه الاعتصامات الأربح المنتشرة، وسجل ذلك في تقرير وُضفي تفصيلي<sup>٢</sup> إلى حد ما، غطى حالة إضراب المعلمين وطريقتهم في التجمع، لا سيما وأنهم يجتمعون معاً لأول مرة، واضطروا لإدارة اعتصاماتهم بشكل مرتجل وأني.

ووفق قياديين في مجلس النقابة، توقعوا أنهم سيحتاجون إلى شهر كامل على الأقل، حتى يتمكنوا من التحشيد والتصعيد قبل أن يلبأوا إلى خطوة الإضراب. لكن مجريات هذا اليوم، سواء تلك التي حصلت في العاصمة أم في المحافظات، أجبرت المعلمين على تعديل جوهر في خطة العمل. فقد وفرت إجراءات الأجهزة الأمنية مستويات من التحشيد والغضب يصعب أن توفرها أية خطة أخرى. في الواقع، يمكن بثقة القول إن الاعتصام تقرر في الميدان ومن قبل جمهور المعلمين، قبل أن تتبناه النقابة مساء ذلك اليوم. وهنا قفز إلى المقدمة مطلب الاعتذار عما لحق كرامة المعلمين من اعتداءات، إضافة إلى المطلب الأساسي المتعلق بالعلو.

كان مركز النقابة الرئيسي هادئاً نسبياً، إلا من زيارات متفرقة من متضامين أو وسطاء. وقد مورس الإضراب في المدارس على امتداد البلد، ولكن كان التواصل بين المركز والفروع حيويًا، فقد انتظم المعلمون في مجموعات منتظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت الرسالة اليومية المصورة التي بُثت بانتظام عبر صفحات النقابة تعد مادة إعلامية موثوقة وتحظى بالمتابعة، فضلاً عن تنظيم اجتماعات شعبية رئيسية بواقع اجتماع في كل محافظة، واجتماع خاص في البلدة التي ينتمي إليها النقيب الراحل.

وفي لحظة معينة، عندما لجأت الحكومة إلى الجانب القانوني، ومع صدور قرار المحكمة الإدارية بوقف الإضراب، تعامل فريق النقابة القانوني بحرفية ومهارة ودقة في اختيار الموقف ومفرداته، بما مكنها من تجاوز مأزق الظهور كطرف مخالف للقانون، بعد صدور تلميحات إلى أن ذلك قد يعرض أعضاء مجلس النقابة للعقوبة، وكان ذلك سيسهل تصعيدا غير معروف العواقب، مع أن أعضاء المجلس أظهروا شجاعة عالية في الرد على التهديد.

عند هذه اللحظة، كان واضحاً أن الإضراب عصي على الإيقاف القسري، فاستعانت الحكومة بوسطاء سبق أن عرضوا خدماتهم، وخيضت بالفعل عدة جولات من النقاش، حصلت النقابة بموجبه على جوهر المطلب الرئيسي المتعلق بالعلاوة، إضافة إلى قضايا أخرى تتصل بدور النقابة في مجريات العملية التعليمية عمومًا، وخاصة لجهة عمليات تدريب المعلمين. وقد سبق التوصل إلى الاتفاق إعلان رئيس الوزراء عن الاعتذار للنقابة عما اعتبرته مسًا بكرامة المعلم خلال مواجهات يوم الخامس من أيلول، وهو المطلب الذي أضافته النقابة كمطلب رئيسي ثانٍ.

فيها الحركة الحزبية من القوة بحيث يمكنها من تنظيم إضرابات.

منذ الاستقلال العام ١٩٤٦، حصّنت الحكومات موقفها وبالقانون، بحيث منعت الموظف الحكومي من الإضراب عن العمل، ولكنها في الأصل كانت تحرص على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة، بما يحول دون الوصول إلى التفكير بالإضراب، إلى جانب إيقاع العقوبات القاسية. وفيما يتعلق بفئة المعلمين بالذات، فإن حساسية الحكومات الأمنية تجاه القضايا النقابية كانت عالية بشكل استثنائي. فقد كانت الحكومات تدرك الطبيعة الخاصة لفئة المعلمين من حيث انتشارها ومكانتها، ولهذا فقد قمعت بقوة كل محاولات العمل النقابي في أوساط المعلمين خلال العقود السابقة.

عوّلت الحكومة على عامل التناقض بين الإضراب وبين مصلحة الأهالي والتلاميذ، وهو عامل سبق وأن ثبتت جدواه. لكنها هذه المرة لم تنتبه إلى تبدلات الموقف الشعبي العام. لقد شكل الإضراب زمنا لمحاسبة شعبية عامة للحكم.

إن حالة الأمر في اليوم الأول إلى الأجهزة الأمنية لم يقود إلى النتيجة المستهدفة، وقد توقف هذا الإجراء، بمعنى أن وزارة الداخلية كمركز غابت بعد اليوم الأول، وعادت وزارة التربية إلى المقدمة، وعندما احتاجت إلى الحكام الإداريين، كانت تقوم بذلك على المستويات المحلية فقط، ووفق الإجراءات الاعتيادية.

أما في الميدان، كان هذا يعني أن مجتمعات الأهالي تمكنت من ممارسة دروها في دعم الإضراب وتفهمه، وتمكنت من عدم الاستجابة لكل المطالبات الرسمية سواء بإرسال الطلاب إلى المدارس أو التهديد بمحاسبة المتغيبين، أو دفع الأهالي للضغط على المعلمين. كما فشلت إجراءات الاستعانة بمعلمين من خارج الكادر النظامي، وغير ذلك من إجراءات إدارية أعلنتها الوزارة بالتتابع خلال أسابيع الإضراب. بل أمكن ملاحظة اتجاهًا متصاعدًا في الالتفاف حول الإضراب مع مرور الوقت.

أدارت النقابة إضرابها ببساطة ولكن بتماسك، مستندة بالكامل إلى تماسك الجسم النقابي والتفاف المجتمع. لقد

## وصية النقيب الراحل

لقد شكّل الإضراب حدثاً خاصاً اجتمعت ظروف عدة على توفير فرص نجاحه. وتدرك مختلف الأطراف في الأردن أن إضراباً بهذا الحجم في هذا القطاع الحساس، ليس أمراً إرادياً وليس مجرد قرار تتخذه النقابة متى تشاء. ولكن بالمقابل، تدرك كل هذه الأطراف أن قضية التعليم (والمعلم) لم تحل نهائياً، ومن المرجح أن النقابة في المستقبل القريب على الأقل سوف تعتمد على أشكال العمل النقابي الاعتيادية، وسيكون الحفاظ على الصورة الإيجابية التي انتزعتها لنفسها خلال الإضراب مهمة رئيسية، لأنها لعبت دوراً رئيسياً في التفاف الجمهور وتبنيه للمطالب.

غير أن هناك ملاحظتان: الأولى تتصل بمعركة أو معارك الانتخابات المقبلة لمجلس النقابة، حيث للحكومة تجربتها في السعي لإيجاد مجالس مطواعة إلى حد ما مكنها في السابق من تجاوز الوصول إلى هذا "المأزق"، والثانية تكمن في الدرس الوطني المكثف الذي شكلته تجربة الإضراب لباقي الفئات الاجتماعية المماثلة، وقد بدأ ذلك يجد تعبيراته الفعلية في النقاش العام.

في كلامه مع زملائه، كان نقيب المعلمين الراحل أحمد الحجايا، وهو يصف الضغوطات التي كان يتعرض لها هو، وتعرض لها النقابة خلال الأشهر الأخيرة قبل الإضراب، قد كرر عبارة "التحالف الطبقي"، وقد تعامل معها المعلمون خلال إضرابهم كما لو أنها "وصية" تركها متوفٍ عزيز، وعليهم أن ينفذوها بدقة، وقد كررها قادة الإضراب في أكثر من مناسبة.

في عقود سابقة كان استخدام كلمات مثل "الطبقات" أو "الصراع الطبقي" أو "التحالف الطبقي"، مقتصرًا على الأوساط المثقفة وخاصة الحزبيين اليساريين. وكانوا عندما يكررونها أمام الناس يحتاجون للكثير من الشرح والتفسير والإقناع، لم يكن بمقدورهم تجسيد هذه المفاهيم بممارسات من حياتهم الواقعية<sup>1</sup>.

**تبدل المشهد اليوم. لقد أخذ الأردنيون يرون الطبقات والصراع الطبقي بعيونهم المجردة.**

أحمد أبو خليل

كاتب وباحث أنثروبولوجي أردني. مهتم بقضايا الفقر والتنمية والتاريخ الاجتماعي الأردني. أسس مجلة "المستور" المتخصصة بالفقر (٢٠٠٥-٢٠١٢). ويرأس تحرير موقع "زمانكم.. قصة أمس" المختص بالماضي

<http://www.zamancom.com>



## ملاحظات:

١. ينتظم معلمو القطاعين العام والخاص في نقابة المعلمين، غير أن الاضراب شمل القطاع العام فقط، نظراً لأن الاستخدام في المدارس الخاصة يكون من خلال عقود عمل فردية وفق قانون العمل. ويبلغ عدد معلمي القطاع الخاص نحو ٤٠ ألف، وينتمون اختياريًا إلى نقابة عمالية للعاملين في المدارس الخاصة، قائمة منذ العام ١٩٦٩.

٢. يقع مقر رئاسة الوزراء في منطقة تتوسط العاصمة تقريباً على تقاطع طرق رئيسي اسمه الدوار الرابع، ومنذ حزيران ٢٠١٨، اعتمد الحراكيون والنشطاء ساحة فارغة تقع على بعد أقل من كيلومتر من المبنى وسموها أيضاً "الدوار الرابع"، وقد جرى ذلك بتفاهم غير معلن بين المحتجين والحكومة.

٣. <https://www.7iber.com/society/> مشاهدات - من - اعتصام - المعلمين /

٤. نفذ فعلا العام ١٩٥٦ إضراب معلمين استمر لعشرة أيام

(راجع <http://www.zamancom.com/?p=5094>)

٥. تعود أول محاولات إقامة نقابة للمعلمين في الأردن إلى مطلع خمسينات القرن العشرين، وقد خاض المعلمون اضراباً شاملاً استمر لعشرة أيام في آذار 1956، واستجابت الحكومة لعدد من المطالب باستثناء مطلب النقابة التي أعلنت بشكل غير رسمي لفترة من الزمن. وجرت محاولات أخرى في نهاية عقد الستينات وتشكلت هيئات غير رسمية (حزبية غالباً)، وفي منتصف السبعينات، بادر حزييون ينتمون إلى الحزب الشيوعي الأردني وحزب البعث بتأسيس لجان بهدف إقامة "اتحاد معلمين"، وقد شنت السلطة حملة قمعت فيها النشاط واعتقلت قادته، وأعلنت لهم بشكل واضح أن إنشاء نقابة للمعلمين ينطوي على خطورة بسبب حجم الكتلة السكانية التي ترتبط بالنقابة عبر المعلمين، وقمعت الحركة. وفي مطلع التسعينات، ورغم

دخول البلد فيما صار يعرف بالانفتاح الديمقراطي وتشريع إقامة الأحزاب والنقابات بشكل واسع، إلا أن محاولات المعلمين لأخذ حصتهم من الانفتاح تم التصدي لها، ولكن هذه المرة استناداً إلى القوانين التي تمنع إنشاء نقابة لموظفين حكوميين، ثم توقفت المحاولات حتى العام 2010.

٦. <https://www.7iber.com/politics-economics/> حركة - فقراء - القطاع - العام /

تعتبر مؤسسة روزا لوكسمبورغ واحدة من أكبر مؤسسات التعليم السياسي في جمهورية ألمانيا الفدرالية. تشكل مؤسسة روزا لوكسمبورغ منبراً للنقاش والتفكير النقدي حول البدائل السياسية، كذلك مركزاً للأبحاث للتنمية الاجتماعية التقدمية. وترتبط بشكل وثيق مع حزب اليسار الألماني (دي لينك). وفي هذا السياق دعمت مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الإقليمي في فلسطين والأردن شركاء فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٠، وعمدت إلى تأسيس مكتبها الإقليمي في رام الله العام ٢٠٠٨. حالياً يتولى المكتب التعاون مع شركاء في الضفة الغربية، القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، كذلك الأردن.

أوراق روزا هي مجموعة من التحليلات ووجهات النظر ذات العلاقة، ينشرها مكتب روزا لوكسمبورغ الإقليمي في فلسطين والأردن بين الفينة والأخرى، ومحتواها هو من مسؤولية الباحث/الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا